بورصة الكويت توقع بيان دعم لـ "مبادئ تمكين المرأة"

احتفاءً باليوم العالمي للمرأة

الكويت، 7 مارس 2019: احتفاءً باليوم العالمي للمرأة للعام 2019 والذي يوافق 8 مارس من كل عام، نظمت بورصة الكويت فعالية " قرع الجرس"، والتي تهدف إلى رفع درجة الوعي حول الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات الأعمال وأسواق المال حول العالم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتعلق بتمكين المرأة.

وكان هذا الحدث قد أقيم بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD)، ومركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت (WSRC)، والهيئة العامة للأمم (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وتأتي هذه المبادرة ضمن إطار المبادرة العالمية "قرع الجرس لتمكين المرأة"، والتي تتعاون على تنظيمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة البورصات المستدامة، ومؤسسة التمويل الدولية، والمرأة في صناديق الاستثمار المتداولة، والاتحاد العالمي للبورصات، وتهدف إلى رفع مستوى الوعي في أوساط القطاع الخاص والجمهور حول أهمية تمكين المرأة على جميع الأصعدة. وكانت بورصة الكويت قد

نظمت أيضاً فعالية "قرع الجرس" في عام 2018، لتكون بذلك واحدة من أولى البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي التي تبادر بذلك.

وفي تأكيد على التزام الشركة الراسخ بتعزيز ثقافة التنوع والاندماج في بيئة العمل، وقع السيد/ خالد عبد الرزاق الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت على بيان دعم "مبادئ تمكين المرأة"، والذي يسلط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات الأعمال في تحقيق "خارطة الطريق 2030" وأهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل مبادئ تمكين المرأة، والتي كانت قد أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام 2010، في مجموعة من سبعة مبادئ تقدم إرشادات عملية لمؤسسات الأعمال حول كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والأسواق والمجتمعات بشكل عام، الأمر الذي يقود بدوره إلى تحقق فوائد كبيرة للمؤسسات والمجتمعات. ومنذ إطلاقها في الكويت العام الماضي، فقد تبنى عدد من كبار المدراء التنفيذيين الكويتيين هذه المبادرة، مع التزام كامل منهم بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في مؤسساتهم.

وتعليقاً على هذه الفعالية، قال السيد/ خالد عبدالرزاق الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت: "نحن في بورصة الكويت نفخر بانضمامنا إلى منظمات عالمية رائدة في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وذلك بهدف إعادة التأكيد على دعمنا التام للمساعي التي تركز على دعم مبادئ تمكين المرأة. بصفتنا مؤسسة تضع مسؤوليتها المجتمعية على رأس أولوياتها، فإننا نعمل على تعزيز الاستدامة والشمولية في جميع عملياتنا، وقد ظلت بورصة الكويت دائماً سباقةً في رفع مستوى مشاركة المرأة في القطاع الخاص، حيث أن لدينا قناعة راسخة بأن تكافؤ الفرص من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل لمؤسسات الأعمال ونمو شامل في الاقتصادات.

وأضاف الخالد: "نحن نؤمن بأن القوى العاملة المتنوعة والشاملة لها أهمية بالغة في زيادة الإنتاجية، والاحتفاظ بالعملاء، بالإضافة إلى رفع مستوى الابتكار في بيئة العمل. وفي توافق وثيق مع التزامنا بدعم مبادئ تمكين المرأة، فإننا سنواصل تعزيز مبادئ تمكين المرأة في مستوى الإدارة العليا وفي مجالس إدارة الشركات المدرجة، ودعم الجهود الرامية إلى الارتقاء بدرجات بالشفافية في السياسات والممارسات المتعلقة بالمساواة داخل مؤسستنا ولدى مختلف الأطراف المعنية في سوق المال المحلية. سنستمر في جهودنا الدؤوبة لصقل مهارات الكوادر النسائية لدينا في بورصة الكويت ورفع معدل التأهيل والدورات التدريبية المخصصة لهن، وهو الأمر الذي ننظر إليه كأحد المحاور الرئيسية ضمن إطار التزامنا الراسخ حيال المرأة والمجتمع بأكمله".

ومن جانبه، قال الدكتور خالد مهدي الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية: "نحن نثمن هذه المبادرة كرمز لدمج المرأة ورفع مستوى انخراطها في الاقتصاد الوطني، وتقديراً لأهمية هذه الشراكة بالقول والفعل،

وكإثبات على سداد سياسات خطة التنمية الوطنية وأركانها لتعزيز التكامل الاجتماعي الاقتصادي على مستوى جميع المكونات الاقتصادية والسياسية".

في طليعة الابتكار، فقد بات القطاع الخاص يدرك بصورة متزايدة أن توطيد عناصر تمكين المرأة من خلال أعمال المؤسسات وسلاسل القيمة ينتج عنه حصد موهبة أفضل وإنتاجية أعلى واستقطاب المزيد من العملاء بما يقود إلى تحقيق المزيد من الأرباح. يلتزم قادة الأعمال في جميع أنحاء العالم بهذه المبادرة من خلال توقيع بيان دعم لها، والاستفادة من مبادئ تمكين المرأة كأداة هامة لمؤسسات الأعمال لتحقيق ذلك في مكان العمل، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الوطنية المستدامة.

كما قالت الدكتورة لبنى القاضي، رئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة عضو هيئة التدريس في جامعة الكويت: "يسلط هذا الحدث الضوء على الحاجة إلى رفع زخم مشاركة المرأة في القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. تتمتع المرأة في الكويت بمستويات رفيعة من التعليم، وتمتلك كل ما يلزم لتكون شريكاً فعالاً في عملية صنع القرار وقيادة مؤسسات الأعمال لزيادة الإنتاجية. على المرأة الكويتية أن تضطلع بدور أكبر في القطاع الخاص، ويجب أن يبدأ هذا الأمر من الآن. تقوم بورصة الكويت بالتعاون مع شركائها بدور مهم جداً في سبيل تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل".

وعلى نفس المنوال، سيتم تشجيع قادة الأعمال على الانضمام إلى مجتمع يقوم على "مبادئ تمكين المرأة"، وعلى اعتمادها كدليل للممارسات والإجراءات التي يمكن تبنيها في بيئة العمل والسوق والمجتمع المحلي لتمكين المرأة، ولما فيه صالح مؤسسات الأعمال والمجتمع ككل.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستمران في دعمها للجهود المبذولة في دولة الكويت لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وقال السيد/ خالد شهوان، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعليق له خلال هذا الحدث: "تحرص دولة الكويت كل الحرص على مواصلة السعي الحثيث لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك بالتعاون مع شركائها في الأمم المتحدة، وضمن إطار التعاون الاستراتيجي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وهو الأمر الذي ينبع من قناعة قيادتها الرشيدة الراسخة بأهمية تمكين المرأة، وما توليه من اهتمام بالارتقاء بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديراً منها لدور الأمم المتحدة في حماية حقوق المرأة وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد".

فيما عقبت السيدة/ نيكولا هيويت، مستشارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي: "يضطلع القطاع الخاص بدور محوري في تعزيز مبادئ تمكين المرأة. ومما لا شك فيه أن العمل يدا بيد مع قادة القطاع الخاص الذين يولون هذه المسألة الأهمية التي تستحقها هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في ضمان إتاحة الفرصة للنساء والرجال للمساهمة على قدم المساواة في التنمية الوطنية المستدامة. نشعر بسعادة بالغة للقدر الكبير من الالتزام الذي تبديه بورصة الكويت حيال هذه المسألة الحيوية، وهو ما ترجمته إدارتها من خلال التوقيع على بيان 'مبادئ تمكين المرأة'".

على الرغم من الجهود المستمرة نحو تمكين المرأة، كانت مستويات التقدم المحرزة بهذا الشأن متواضعةً وبطيئةً إلى حد بعيد على الصعيد العالمي. وبما أن الفتيات والنساء يحصلن على فرص متساوية في التعليم في 25 بلداً فقط، فإن النساء يمثلن أكثر من ثلثي تعداد سكان العالم من البالغين والذي يقدر عددهم بـ 750 مليون شخص من الذين يفتقرون إلى مقومات محو الأمية الأساسية. وتبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين في جميع أنحاء العالم 23%، حيث تحصل المرأة على 1 من 10 من الدخل العالمي، وذلك على الرغم أنها مسؤولة عن ثلثي ساعات العمل العالمية. في عام 2017، كانت معدل مشاركة المرأة في الإدارة العليا للشركات على مستوى العالم يبلغ 24% فقط، وكان متوسط تمثيلها في مجالس الإدارة 15%، ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة الشركات التي ترأسها سيدات أو تضطلع بمنصب المدير التنفيذي لها حول العالم لا تتجاوز 4%.

-انتهى-